دور الوزن في ارتجال الألفاظ عند القدماء والمحدثين

The role of weight in the improvisation of words for the ancients and moderns

د. محمد صالح محمد عبد الله، جامعة الملك خالد (السعودية)
وجامعـــــــــــــــة ذمار - كلّية التربيـــــــــــة (اليمن)

msmabdullah@kku.edu.sa

تاريخ الإرسال: 2022/02/24 تاريخ القبول: 2022/06/03 تاريخ النّشر: 2022/06/05

ملخّـــص

يعد الارتجال طريقة من طرق الوضع في اللغة، ويختلف مفهومه عند النحويتن والصرفيتن، كما تختلف مواقفهم منه وآراؤهم فيه، ويتناول هذا البحث ارتجال الألفاظ عند القدماء والمحدثتن كقضية صرفية وبمفهوم محدد وهو اختراع ألفاظ جديدة من ألفاظ عربية مستخدمة على أوزان مطردة، كما يتناول البحث العلاقة الوثيقة بتن الأوزان الصرفية (القوالب) وارتجال الألفاظ الذي هو شكل من أشكال الاشتقاق، ومدى اهتمام اللغويتن بالأبنية الصرفية، كما يناقش البحث ما سُمي بالتمارين العملية، وهي نوع من الألفاظ المرتجلة التي اصطنعها بعض اللغويتن لغرض التمرن والتدرب على صنعة القياس، مع ذكر رأي ابن جني في ارتجال الألفاظ كونه من أكثر من تحدث عنها وفصل الكلام فيها.

الكلمات المفاتيح: الارتجال، الاشتقاق، الوزن، الفصيح، المطرد.

Abstract

Improvisation is a method of placing in the language, and its concept differs among grammarians and morphologists, and their attitudes and opinions about it differ. The document between morphological weights (templates) and the improvisation of words, which is a form of derivation, and the extent to which linguists are interested in morphological structures. Genie in the improvisation of words being one of the most talked about and the separation of speech in them.

***Keywords*:** improvisation, derivation, weight, eloquent, sustained.

* المؤلّف المرسِـــل

من أهم أهداف البحث:

1 - الوقوف على ظاهرة ارتجال ألفاظ جديدة من ألفاظ عربية مستخدمة وموقف اللغويين قديما وحديثا منها.

2 - بيان خلاف اللغويين في جواز ارتجال ألفاظ جديدة أسماء وأفعالا من مواد لغوية عربية مستخدمة وشروط ذلك أو عدم جوازه.

3 - بيان موقف ابن جني من اختراع ألفاظ جديدة من ألفاظ عربية مستخدمة كونه من أكثر من تناول هذه القضية وانفرد بآراء فيها.

4 - بيان أهمية الوزن ودوره واطراده في اختراع ألفاظ جديدة عند اللغويين.

تساؤلات البحث:

سيحاول البحث الإجابة عن مجموعة من التساؤلات ومن أهمها:

1 - ما موقف اللغويين قديما وحديثا من ارتجال الألفاظ في اللغة؟

2 - ما دور الوزن (القالب) الصرفي في ارتجال الألفاظ؟

3 - ما رأي ابن جني في ارتجال الألفاظ، وما أنواع الارتجال عنده، وما الشروط التي اشترطها لارتجال الألفاظ؟

4 - ما مدى ارتجال الألفاظ في مرويات العرب الفصيحة، وما مدى ارتجال الألفاظ بعد مضي عصر الاحتجاج؟

الدّراسات السّابقة:

جاء الحديث عن ارتجال الألفاظ في إشارات متفرقة لدى القدماء والمحدثين، وهناك بحسب اطلاعي بحوث حديثة تناولت الارتجال وهي:

1 - الارتجال في ألفاظ اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، وهو بحث مقتضب في تسع صفحات منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثامن، 1955م، وأعاد المؤلف نشره في كتابه (من أسرار اللغة)، وفيه إجمال لأكثر القضايا المتعلقة بالارتجال قديما وحديثا، والتي تحتاج إلى توضيح وتفصيل؛ كآراء القدماء من اللغويين في هذه الظاهرة، كما أن هناك تساؤلات طرحها البحث ولم يجب عنها وتحتاج إلى إجابات.

2 - ظاهرة ارتجال الأسماء في اللغة العربية دراسة وصفية تأصيلية، لمحمد بن سعيد الحويطي، أبحاث ودراسات، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، ط/ 1، الرياض، 2015م. وهي دراسة قيمة تناولت الارتجال في الأسماء فقط دون الأفعال، ولم تذكر الدراسة مذاهب القدماء في اختراع الألفاظ وخلافهم في ذلك.

3 - أثر الارتجال في تنمية اللغة العربية، للدكتورة صباح علي سليمان، بحث منشور بمجلة آداب الفراهيدي، العدد 16، 2013م. تناول هذا البحث بعض النقاط في الارتجال ولم يتناول آراء القدماء والمحدثين واختلافهم وحجة كل منهم، كما تناول البحث الأسماء التي عدها النحويون مرتجلة، وهذا ليس موضوعنا هنا.

4 - المنقول والمرتجل عند النحاة، لحماد بن محمد، مجلة جامعة أم القرى، 2009م. تحدث فيه الباحث عن معنى العلم المنقول والمرتجل عند النحاة.

ويختلف بحثي هذا في أنه سيتناول ارتجال (اختراع) ألفاظ جديدة أسماء وأفعالا من مواد لغوية عربية مستخدمة وموقف اللغويين قديما وحديثا منها، وليس من موضوعنا هنا ما يسمى بالعلم المرتجل التي تناولته البحوث السابقة، وهو ما اخترع من أول وضعه ليدل على مسمى ولم يؤخذ من مادة مستخدمة.

1. الوزن والاشتقاق والارتجال:

الارتجال طريقة من طرق الوضع في اللغة، وشكل من أشكال الاتساع اللغوي، وأثر من آثار تحكم القياس في التفكير اللغوي، تناوله اللغويون واختلفوا فيه بين رافض له ومجيز. وقبل الحديث عن الارتجال نذكر أهمية الوزن الصرفي للألفاظ وعلاقته بقضايا صرفية كثيرة على رأسها الاشتقاق والارتجال، فاشتراط مراعاة الأوزان المستخدمة المطردة في كلام العرب الفصحاء عند من أجازوا الارتجال شرط أساسي كما سيأتي.

إن مما امتازت به العربية وجود قوالب (أوزان) صرفية ثابتة ومطرة تتشكل الكلمات على أساسها وتصاغ على قدِّها بحركاتها وسكناتها، وقد أصبحت هذه القوالب منطلقا لحركة الاشتقاق في الكلمات بحيث صار وزن الكلمات واشتقاقاتها أمرين مترابطين، ونقصد بالقالب الوعاء الذي تُصب فيه مفردات اللغة، وهو شبيه بالقالب التي تُفرغ فِيهِ الْمَعَادِن وَغَيرهَا فتأخذ شكله، فالألفاظ ترد إلى قوالب (أوزان) صرفية تتشكل بشكلها.

والوزن والاشتقاق من أهم خصائص العربية ووسيلة من وسائل ثرائها وتطورها ومرونتها وتجددها بما تشعب عن أصولها من فروع، وطريقة لمعرفة ما كانت عليه أصول الكلمات ومدى انتمائها إلى الفصحى؛ إذ يُرجع في التفرقة بين اللفظ العربي والأعجمي إلى صحة الاشتقاق، ومجيئه على وزن معروف في العربية[1]، ومثلما أن الألفاظ قوالب للمعاني كذلك الأوزان قوالب للمشتقات.

ومما يميز أبنية العربية أسماء وأفعالا اطراد أغلب أوزانها بطريقة تكاد تكون

عقلية رياضية، ونعني بالاطراد الكثرة والشيوع والتتابع من «اطرد الْأَمر إذا تبع بعضه بَعْضًا»[2]، وهو مما يُحمد للعربية، كما في اشتقاق المصادر من الأفعال مثلا؛ إذ نجد أنه إذا كان الفعل على وزن كذا فيكون المصدر منه على وزن كذا، ونحو ذلك من قواعد الاشتقاق وضوابطه المعروفة في كتب اللغة، يقول سيبويه مثلا: «فأما (استفعلت) فالمصدر عليه الاستفعال، وكذلك ما كان على زنته ومثاله، يُخَرج على هذا الوزن وهذا المثال»[3] وهكذا، والاطراد في الوزن يساعد على تعلم العربية ومعرفة الصحيح والخطأ فيها بل وفهم المعنى، والنحو والصرف من العلوم التي للمنطق فيها حظ كبير.

ويمكن مقارنة الوزن الصرفي للكلمات بنظام تركيب الجمل العربية؛ حيث تصاغ الجمل وفق قوالب معينة شبيهة إلى حد ما بقوالب الكلمات، فتقاس الجمل على الجمل إعرابا وتركيبا وتأليفا بين الكلمات وتقديما وتأخيرا إلى آخر ذلك، وفق قوانين النحو وقواعده المعروفة، فالوزن الصرفي للكلمات والظواهر التركيبية للجمل تنطلق أساسا من قوالب ثابتة للكلمات والتراكيب، ولذلك عد ابن جني قوالب الكلمات شبيهة بقوالب الجمل، فعندما ذكر كلمات جارية على قوالب صرفية مستخدمة شَبَّه القياس على الوزن فيها بقياس الجمل على الجمل فقال: «فيجب أن يكون (ضَرْبَب) هذا من كلامهم؛ لأنك وإن لم تسمعه بعينه، فقد سمعت ما هو نظيره، فجرى ذلك مجرى رفع الفاعل الذي لا ينكسر؛ لأنك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (قَعَدَ بشر)، وإن لم تسمعهم يقولون: قَعَدَ بشر، ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيره وفي معناه»[4]؛ إذ «لا فرق بين قياس الألفاظ على الألفاظ وبين قياس الأحكام على الأحكام.»[5]

ففي قياس الوزن هناك مقيس ومقيس عليه، فالمقيس عليه هو القالب الذي تصاغ على منواله الكلم، والقياس - وهو أصل من أصول اللغة ودليل من أدلتها - كما يكون في الكلمات يكون في الجمل، فاشتقاق الكلمات عند الصرفيين يتم وفق قوانين واجراءات معينة إذ ينطلق من قالب ثابت يعد أصلا ومنطلقا لألفاظ تتوالد على شاكلته.

وقد اهتم اللغويون قديما وحديثا بالأبنية الصرفية وقضاياها المختلفة على مستوى التأليف فوضعوا كتبا تناولت والكلمات في إطار الوزن الصرفي؛ حيث أُلفت كتب خاصة بأبنية الأفعال وأخرى خاصة بأبنية الأسماء تناولت المقصور والممدود والمذكر والمؤنث وغيرها، كما ألفت كتب تناولت صيغا صرفية بعينها مثل كتاب (فَعَلْتُ وأَفْعَلت) لقطرب (ت206هـ)، ولأبي حاتم السجستاني (ت255هـ)، وللزجاج (ت311هـ) وغيرهم[6]، كما أفردت بعض الكتب القديمة أبوبا وفصولا لصيغ صرفية بعينها مثل (باب فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ)[7]، و(بابُ افتراقِ فَعَلْتُ وأَفْعَلتُ)[8]، و(باب ما أتى على فَعَّلْت

وفَاعَلتُ)[9]، وتناول اللغويون قضايا الأوزان في ثنايا كتبهم، كما وضع بعض المحدثين مؤلفات وأبحاثا تناولت الأبنية الصرفية والمشتقات مثل كتاب (معجم الأوزان الصرفي) لإميل بديع يعقوب وغيرها.

وإذا ما نظرنا إلى الكلمات المشتقة فإننا نجد تفاوتا في عدد الكلمات الواردة على قالب صرفي معين كثرة وقلة؛ إذ نجد أن ما يصاغ على قالب معين كثير وعن غيره أقل أو نادر، وقد حاول اللغويون حصر أوزان الأسماء والأفعال علهم يحصرون قوالبها التي تبنى عليها، فذكر السيوطي تحت عنوان (ذكر أبنية الأسماء وحصرها) نقلا عن ابن القطاع أن العلماء قد صنفوا في أبنية الأسماء والأفعال وحاولوا حصر الصيغ الصرفية ومنهم سيبويه الذي «أورد للأسماء ثلاث مائة مثال وثمانية أمثلة»[10]، «وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالا»[11]، وزادَ أبو بكْرٍ محمدُ بنُ الحَسِن الزُّبَيْدي على ما ذكر سيبويه أكثر من ثمانِين بناءً.[12] وحاول السيوطي بدوره حصر هذه الصيغ حيث بلغ بها عددا كبيرا إذ يقول: «والذي انتهى إليه وُسْعُنا، وبلغ جُهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تآليف الأئمة ألفُ مثال ومائتا مثال وعشرةُ أمثلة.»[13] ومعلوم أن أوزان الأفعال يمكن حصرها فهي قليلة في حين يصعب حصر أوزان الأسماء لكثرتها.

وعندما لم يستطيع هؤلاء العلماء بلوغ هذا الهدف؛ أي حصر جميع صيغ (قوالب) العربية الصرفية، ذهب بعضهم في اتجاه آخر وهو حصر الصيغ التي ندر استعمالها وشذ مجيء أمثلة عليها ومنهم السيوطي التي ذكر كثيرا من هذه الصيغ النادرة تحت عنوان «ذكر ضوابط واستثناءات في الأَبنية وغيرها»[14] وكان ابن خالويه - كما ذكر السيوطي – قد ألف في هذا الباب كتابا تحدث فيه عما لم يرد في كلام العرب إلا على مثال وسماه «(كتاب ليس) موضوعه: ليس في اللغة من كذا إلا كذا ... وتعقب عليه الحافظ مُغْلَطاي مواضع منه في مجلد سماه: (الميس على ليس).»[15]

ومن دلائل اهتمامهم بالأوزان أنهم ذكروا قوالب صرفية لم ترد كلمات عربية على مثلها مثل قولهم أنه ليسَ فِي كلام العرب كَلمةٌ على وزن «فاعيلٌ، ولا فاعولٌ، ولا فاعلاء»[16]، وقولهم في (فَعائل) (جمع فَعيلة) إن «هذا من الأوزان المرفوضة عند أهل العربية إلا في الشذوذ»[17]، وقولهم إن (أَفْعِيلَة) وزن مرفوض[18]، «فَعْلولا ليس من أبنية كلام العرب»[19]، وغيرها من القوالب، فصرحوا بأن مثل هذه الأوزان ليست من أبنية العربية. وحكموا بعجمة ما جاء على هذه الأوزان.

ومن اهتمام اللغويين بالوزن وقضاياه أيضا أنهم من باب التمرن «والارتياض

بالصنعة فيها»[20] اشتقوا كلمات لا وجود لها في واقع اللغة ولم ينطق بها أحد وإن لم تخرج عن القوالب الصرفية المستعملة وذلك للتدرب والتمرن، وكثيرا ما نجد عبارة «كيف تبني نحو كذا من كذا»[21] وغيرها من العبارات شائعة في مؤلفاتهم، بل وجدنا ابن جني يضع لمثل هذا بابا سماه «في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول»[22]، وسيأتي الحديث عن جواز استخدام هذا النوع من الألفاظ المخترعة أو عدم جوازه عند اللغويين.

2. ارتجال الألفاظ عند القدماء:

الارتجال طريقة من طرق الوضع اللغوي وشكل من أشكال الاتساع في اللغة، وأثر من آثار تحكم القياس في اللغة عند العرب؛ إذ إن «من قوة القياس عندهم اعتقادهم أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب»[23]، ويُعَرَّف الارتجال بأنه «ابتداع المفردات على أنماط قياسية»[24]، وهو ما نعنيه ونسلط الضوء عليه في هذا البحث، وقد جاء الارتجال عند القدماء بمعنين؛ إذ قصدوا بها أحيانا الاشتقاق، وأحيانا اختراع واستحداث ألفاظ جديدة لم تسمع عن العرب، والمعنى الأخير هو الذي سنتحدث عنه هنا.

وقد وضح ابن عصفور طريقة ارتجال الألفاظ (استحداثها) بقوله «أن تضعَ الأصلَ في مقابلة الأصل، والزائدَ في مقابلة الزائد إن كان في الكلمة التي تَبني مثلَها زوائدُ، والمتحرِّكَ في مقابلة المتحرِّك، والساكنَ في مقابلة الساكن، وتجعلَ حركاتِ المبنيِّ على حَسَب حركات المبنيّ مثله الذي صيغ عليه، مِن ضمٍّ أو فتح أو كسر.»[25] وهي أيضا طريقة الاشتقاق، فالاشتقاق شكل من أشكال الارتجال، وعلاقة الارتجال بالاشتقاق كعلاقة الخاص بالعام.

وينبغي التفريق بين الارتجال الذي نقصده هنا وهو موضوعنا كقضية صرفية، وشكل من أشكال الاشتقاق، وبين المرتجل عند النحويين الذين يربطونه بالعلم فيقسمون العَلَم إلى قسمين: مرتجل وهو «ما استعمل من أول الأمر عَلَما، كأدد، لرجل، وسعاد لامرأة، ومنقول وهو الغالب، وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها[26]»، وهذا ليس موضوعنا هنا، فالأعلام المرتجلة أسماء مخترعة في أساس وضعها من أول الأمر للتسمية بها كما ذهب كثيرون، وهي ظاهرة موجودة بكثرة ولا يوجد ما يقيدها أو يحدّها ماضيا وحاضرا، وما نقصده هنا هو اختراع ألفاظ جديدة أسماء وأفعالا غير مسموعة من كلمات عربية موجودة مستخدمة وعلى موازين مستخدمة مطردة، وهو رأي أغلب المجيزين لهذا الارتجال كما سيأتي، وبذلك فليس موضوعنا الألفاظ المنحوتة أو المعرَّبة أو المعدولة أو ما ارتجل على أوزان مخترعة.

توقف القدماء عند ارتجال ألفاظ جديدة لم تُسمع عن العرب، وفرقوا بين نوعين منها؛ أما الأول فألفاظ مرتجلة مشتقة مثل نظائرها من كلمات عربية جاءت على أوزان (قوالب) مستخدمة في كلام العرب، وأما الثاني فألفاظ مرتجلة على أوزان وقوالب صرفية غير مستخدمة في كلام العرب؛ أي لا تشبه صيغة من صيغ الكلمات المستخدمة، وهذا النوع الأخير مرفوض عندهم لأنه خالف قياس كلام العرب، وليس لأحد استحداث وزن مخالف لأوزان العربية، فليس للغويين كما ذكر ابن ولاد إلا«اتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم. فأما أن يعملوا قياسًا -وإن حسن- يؤدي إلى غير لغتها فليس ذلك لهم، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم.»[27]

أما النوع الأول، وهو المرتجل من كلام العرب على قوالب مستخدمة في العربية فاختلفوا فيه، فذهب بعضهم الى عدم جواز ذلك جملة، وحجتهم أن في ذلك ارتجالا واستحداثا لكلام لم يسمع عن العرب، وأن الارتجال لا يجوز في العربية[28]، وأن ما ذكر في كتب اللغويين من ألفاظ مرتجلة مستحدثة إنما جيء به للتمرن والرياضة العقلية وبيان «أنه لو كان من كلام العرب، كيف كان يكون حكمه[29]، ولا فرق عند هؤلاء بين ما ارتجل قياسا على مسموع مطرد في كلام العرب أو غير مطرد فكله عندهم مرفوض.

أما ما روى اللغويون من ألفاظ عدوها مرتجلة في نصوص صريحة فصيحة فيرى أصحاب هذا الرأي أنه قليل جدا، وأن هذه الألفاظ المروية التي عدها البعض مرتجلة ليست في غالب الظن مرتجلة؛ إذ قد يكون بعضها لغة من اللغات، وقد تكون من بقايا الساميات[30]، وقد تكون هذه الألفاظ أخطاء، فقد وضع السيوطي بعضها تحت ما سماه «معرفة أغلاط العرب»[31]، كما شكك بعض أصحاب هذا الرأي في صحة بعض الروايات[32]، ومنها تلك المنسوبة إلى رؤبة وأبيه وهما ممن اشتهروا بالارتجال؛ فقد رُوي «عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها»[33]، وفي بعضها على قلتها عندهم نظر لا يتسع المقام هنا لبسطه.[34]

وكان ابن جني قد ذكر رواية عن الخليل بدا الخليل في ظاهرها رافضا للارتجال، ولم يسلم ابن جني بهذه الرواية ذاكرا أنها تحتمل أكثر من تأويل ووجه.[35] وممن عارض الارتجال ابن السراج الذي ذكر هذا تحت عنوان «ما قِيسَ على كلامِ العربِ وليسَ من كلامِهم.»[36]

وذهب آخرون إلى جواز ارتجال الألفاظ الجديدة مطلقا «على كلِّ حال»[37]، وحجة بعضهم «أنَّ العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجميَّة كثيرًا، ولم تمتنع

من شيء من ذلك، سواء كان بناء اللفظ الأعجميّ مثل بناءٍ من أبنية كلامهم، أو لم يكن نحو: إبراهيم، ومَرْزَنجُوش، وأشباه ذلك، فيقاس على ذلك إدخال هذه الأبنية المصنوعة في كلامهم، وإن لم تكن منه.»[38] ومن أصحاب هذا الرأي الفارسي كما ذكر السيوطي[39]، وقد نقل ابن جني رأي أستاذه أبي علي في الارتجال ورأيه الصريح فيه عندما سأله بقوله «قلت له: أفتُرتجل اللغة ارتجالا ؟ قال: ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذًا من كلامهم.»[40]

ونقل ابن جني عن أبي علي قوله «لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا وفعلا وصفة لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرججٌ أكرم من دخللٍ، وضَرْبَب زيد عمرًا، ومررت برجل ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ»[41]، فهذا النوع من الارتجال لا يعد عند أبي علي مجرد ارتجال بل هو «مقيس على كلامهم, فهو إذًا من كلامهم ... وإن لم تتكلم به العرب.»[42]

وقد رفض بعض اللغويون ما احتج به هؤلاء بأن الكلمات الأعجمية التي أدخلها العرب في كلامهم لم تصر عربية وإن تكلموا بها بل تظل أعجمية، فعند الحديث بها تكون العرب قد تكلمت بلغة بغير لغتها، بخلاف الألفاظ المرتجلة المصنوعة من ألفاظ عربية والتي لا ترجع إلى لغة من اللغات إذا تكلمنا بها.[43] ثم إن الألفاظ الأعجمية التي دخلت كلام العرب خضعت للإعراب ولنظام تركيب الجملة ولم تتغير بنيتها ولم يُرتجل أو يُشتق منها، وإن اشتق منها فلا يعد ذلك ارتجالا.[44]

في حين أجاز آخرون ارتجال الألفاظ الجديدة بشرط أن يكون اللفظ المرتجل مقيسا على كلام كثير مطرد عند العرب، فعند هؤلاء «إن كانت العرب قد فعلتْ مثل ما فعلتَه من البناء، وكثُرَ ذلك في كلامها واطَّردَ، جاز لك ذلك (أي الارتجال)، وإلَّا لم يجز»[45]، فيصير اللفظ المستحدث المرتجل عربيا في كلامنا إذا كان مقيسا على مطرد من كلام العرب، أما إذا قيس على غير مطرد في كلامهم أو لم يُقس على شيء من كلامهم فهو مرفوض.[46] ومن هؤلاء المازني وابن جني، وإن اشترط ابن جني كما سيأتي أن يكون اللفظ المرتجل صادرا عن فصيح موثوق بفصاحته.[47]

فعند أصحاب هذا الرأي أننا لو بنينا (ارتجلنا) كلمة (ضَرْبَب) على وزن (جعفر) من (ضَرَبَ) «لكان هذا من كلام العرب[48]، «وجاز لنا التكلُّم به في النظم والنثر»[49]؛ لأن هذا من نوع الإلحاق المطرد الذي يكون بتكرير اللام من ذوات الثلاثة أحرف، وهو عند المازني وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم من أقوى أنواع الإلحاق وأكثرها اطرادا وقوة في القياس ولذلك أجازوا الارتجال فيه.[50] والمقصود بالإلحاق «زيادة في الكلمة تبلغ بها

زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة.»[51] مع اشتراط ابن جني كما سيأتي أن يكون هذا الإلحاق صادرا عن فصيح موثوق بفصاحته وإلا كان لمجرد التدرب، ولذلك وَضَع هذا النوع من الإلحاق المصطنع غير الصادر عن فصيح تحت عنوان «الزيادة للإلحاق المطرد وغير المسموع للتدريب[52]، وهذا رأي السيوطي، فعنده أنه «لا إِلْحَاق إِلَّا بِسَمَاع من الْعَرَب إِلَّا أَن يكون على جِهَة التدرب[53]، وهو أصح المذاهب كما ذكر.[54]

ويدلل ابن جني على جواز الارتجال على ما اطرد من كلام العرب بقوله «ومما يدلك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال (صمحمح) من الضرب: (ضربرب) ومن القتل (قَتَلْتَل) ... ونحو ذلك، فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون، لم تجد بدًا من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف.»[55]

أما إذ جاءت الكلمة المرتجلة مخالفة لنظام تركيب الكلمات في العربية حتى وإن وافقت الأوزان المستخـــــــــــدمة؛ كأن نشتق مثلا (ضَرَبَّب) من (ضَرَب) على وزن (فَعَلَّل) – وهو من الأوزان المستعملة – فهذا «لا يجوز إلحاقه بكلام العرب؛ لأنه لم يجئ في كلامهم نظيره[56]؛ إذ لم تسمع عن العرب كلمة «لاماتها الثلاثة من جنس واحد.»[57]

وكذلك لا يجوز ارتجال الكلمة على قياس «غير مطرد في بابه»[58]، كأن نرتجل «من (ضرب) ضَيْرَب، أو ضَوْرَب، أو ضَرْوَب، أو نحو ذلك»[59]، فهذا ليس «من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسًا»[60]، ومن ثم «لا يجوز إلحاق مثل هذا بكلام العرب»[61]، وذلك لأن الإلحاق هنا «بغير اللام شاذ لا يقاس عليه»، فالإلحاق في هذه الكلمات إلحاق غير مطرد «لقلَّة مثل (صَيْرَف) و(كَوثَر) في كلامهم»[62]، ومن ثم فلا يجوز القياس عليه أو الارتجال على مثاله.

ويدخل تحت هذا النوع غير الجائز ما ارتجل من كلمات جاءت مخالفة لكلام العرب المسموع المطرد أو غير المطر ولا نظير لها في أوزانهم، فهذا مرفوض عند القدماء، ولذلك نجدهم يذكرون أنه ليس في اللغة كلمة على وزن كذا أو وزن كذا، ومن ذلك قولهم «لا يصح أن يقال: يَفْعَلِينَ بالياء»[63] للمخاطبة، وقولهم أنه «لم يجئ في كلامهم نحو (افْعَنْوَلتُ) ولا (افْعَنْليتُ) ولا (افْعَيْنَلت)»[64]، وأنه «لم يجئ في كلامهم مثل فاعُل بضم العين»[65] ونحو ذلك.

كما يرى المجيزون للارتجال بشروط أنه لا يصح الارتجال إلا «مِمَّا يجوز التصرُّف فيه»[66]؛ أي من لفظ قابل لأن يُشتق منه، فما يُشتق منه يُرتجل منه.

وينبغي التوقف هنا عند رأي ابن جني في الارتجال لأنه من أكثر من تناوله

وناقشه وذكر موقفه منه؛ فالمرتجل عنده - في غير العلم كما ذكرنا - هو اللفظ الصادر عن لا عن فرد عربي فصيح فقط بل لا أن يكون مشهودا له بالفصاحة غير مخالف لوزن مطرد في كلام العرب؛ فالألفاظ المرتجلة الصادرة عن مشهود له بالفصاحة حتى ولو كان فردا وخالف الجماعة حكمها «وجوب قبولها»[67]، واطراد المسموع عنده شرطان لقبول المُرْتجَل.

وعندما ذكر ابن جني كلمات مروية مرتجلة عن ابن أحمر، وهو كما ذكر ممن يشهد لهم بالفصاحة أوجب قبولها[68]؛ إذ يرى «أن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله»[69]، وسواء ارتجل هذا الفصيح اللفظ ارتجالا، أو أخذه ونقله ربما «عمن يَنْطق بلغة قديمة لم يُشارك في سماع ذلك منه[70]، وما أكثر ما ضاع وفقد من كلام العرب «فلم يصل إلينا مما قالته العرب إلا أقلُّه»[71]، أما اللفظ المُرتجَل ممن لم تعرف فصاحته فمرفوض عنده.

ومن شواهد الارتجال عند ابن جني قول العجاج:

تَقاعَسَ العزُّبِنا فاقْعَنْسَسَا[72]

الذي أورده في باب «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[73]، ثم عاد إلى الحديث عنه في باب «في الشيء يُسمع عن العربي الفصيح لا يسمع عن غيره.»[74]

وأورد ابن جني تساؤلا قد يسأله البعض ومعناه: إذا كان اللفظ المُرتجَل منقولا عن لغة أخرى قديمة، فلماذا يُقبل ممن عُرفتْ فصاحته ولا يُقبل من غيره؟

وأجاب على ذلك بأن الفرق بينهما هو أن «من عُرفت فصاحته كان حُسن الظن به أولى، فقُبل ما تفرَّد به»[75]، فليس كل فصيح يُقبل منه الارتجال، فلا يجوز قبول المرتَجَل من «ظِنّين أو متَّهم أو من لم تَرْقَ به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته[76]، فما ارتجله مثل هؤلاء عنده «مردود غير متقبَّل»[76]، أما غير الفصيح عنده فلا يقبل منه ارتجال والسبب كما يرى «أننا لو فتحنا هذا الباب ما رددنا خطأً أبدًا.»[77]

وليس كل فصيح يُقبل منه ما ارتجل من ألفاظ عند ابن جني، فقد نقل السيوطي تحت عنوان (معرفة المفاريد) عن ابن جني قوله إنه ليس كل فرد فصيح ارتجل لفظا مخالفا فيه ما عليه جمهور الفصحاء يُقبل منه هذا اللفظ، بل «يُنظر في حال هذا المنفرِد به، فإن كان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القَدْر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبلُه القياسُ إلا أنه لم يَرِد به استعمالٌ إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأَوْلى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده»[78]، وهذا خلاف ما إذا

كان اللفظ «لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النُّطق به، فهذا يُقْبَل ويحتجُّ به ويُقاس عليه إجماعا كما قِيس على قولهم في شَنُوءة شَنَئِيّ، مع أنه لم يُسْمع غيرُه لأنه لم يُسْمع ما يخالفه وقد أطبقوا على النُّطق به»[79]، فالفرق عند ابن جني بين اللفظ المرتجل وغير المرتجل أن اللفظ المرتجل ما انفرد به فرد مشهود له بالفصاحة دون غيره من الفصحاء، أما اللفظ المفرد الذي أجمع عليه جمهور المتكلمين الفصحاء فليس مرتجلا، وقد ذكر ابن خالويه في (كتاب ليس) الذي ذكرناه سابقا ما عثر عليه من النوعين؛ ما لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النُّطق به، وما انفرد به فرد مشهود له بالفصاحة، والأخير يدخل تحت المرتجل، ومنه قوله «لم يُسْمع جمعُ الدَّجَّال من أحدٍ إلا من مالك بن أنس فقيهِ المدينة فإنه قال: هؤلاء الدَّجَاجِلة.»[80]

أما قبول المرتجل من المشهود له بالفصاحة دون غيره فلأن تمرس الفصيح بلغته قد أكسبه ملكة تجعله يميز الصحيح من الفاسد، فتجعله أشد استنكارا لما زاغ عن اللغة وخالفها، وقد لا يُنكر ذلك غير الفصيح، فأهل الفصاحة – على حد قوله – «يتناكرون خلاف اللغة»[81]؛ أي ينكرون على بعضهم ما خالف اللغة من ألفاظ مرتجلة.

والذي يبدو من اشتراطات اللغويين لقبول الألفاظ لا في الارتجال فحسب بل وفي غيره أنهم قد نظروا إلى الفصحى بنوع من القداسة باعتبارها لغة القرآن والحديث وأحاطوها بسياج من القوانين كاشتراط ابن جني أن يكون المرتجل صادرا عن فصيح مشهود له بالفصاحة، سواء أكان اللفظ المرتجل مخترعا أو منقولا من لغة قديمة، وهذه القوانين – وإن كان فيه نوع من التضييق – سياج يحفظ اللغة وقواعدها، وفي هذا يقول ابن فارس «وَلَيْسَ لَنَا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير مَا قالوه، ولا أن نقيس قياساً لَمْ يقيسوه، لأن فِي ذَلِكَ فسادَ اللغة وبُطلان حقائقها، وأن اللغة لا تؤخذ قياساً نَقيسهُ الآن نحن.»[82]

وفي اشتراط ابن جني أن المرتجل لا يكون إلا من فصيح مشهود له بالفصاحة نظر؛ إذ لا خلاف في أن ما سُمع عن الفصحاء مقبول سواء أكان مطردا أو غير مطرد، ولا نستطيع القول إن بعضا مما سمع عن الفصحاء مرتجل وغيره غير مرتجل فكله فصيح لأنه صدر عنهم، فهم مصدر الفصاحة ومرجع التقعيد، والسماع مقدم على القياس، ومن ثم فلا وجود - بناء على كلامه - لمرتجل أصلا، ولا داعي لتمييز كلام الفصحاء إلى فصيح ومرتجل، ثم إن اللغة مرتجلة كما يرى أصحاب نظرية المواضعة والاصطلاح، وإذا سلمنا برأي ابن جني في أن الارتجال مقصور على فصحاء العرب المشهود لهم بالفصاحة وبذلك يكون ابن جني قد ضيق دائرة الارتجال فلا ارتجال بعد عصر الفصاحة وفترة

الاحتجاج اللغوي وهي القرون الأولى من الهجرة وما قبلها؛ إذ لا ارتجال عنده إلا من فصيح.

والذي يبدو أن الارتجال بمعنى اختراع ألفاظ جديدة من ألفاظ عربية مستخدمة مطردة عند العرب لم يجر على ألسنة الناس في عصر ابن جني وبعد عصره ولم يشع في كلامهم، فإذا ما استثنينا تلك الألفاظ المروية التي عدها بعض اللغويين على ندرتها مرتجلة فلم نجد بعد عصور الاحتجاج من ارتجل ألفاظا جديدة وإن حدث فنادر وموجود في العامية ولم يكتب له الشيوع؛ إذ اقتصرت المسألة - على ما يبدو - على ما روي عن العرب مما عُد مرتجلا وهو قليل، ومن ثم فلا يمكن القول إن الارتجال – إن سلمنا بحدوثة بالمعنى الذي حددناه – أصبح طريقة من طرق الوضع الفاعلة في اللغة كالاشتقاق مثلا إذ هو من أضعف طرق الوضع.

وينبغي أيضا أن نفرق بين الارتجال عند ابن جني وغيره ممن اشترطوا شروطا للارتجال وبين تلك الأمثلة المصطنعة المرتجلة التي ذكرها ابن جني وغيره في كتبهم فهي عنده وعند غيره من المشترطين كما سبق للتمرن والتدرب والتريض على صنعة القياس[83]، في حين يرى من أجازوا الارتجال بدون شروط هذه الأمثلة المصطنعة عربية كما سبق.

3. ارتجال الألفاظ عند المحدثين:

يختلف عصرنا الحديث اختلافا كبيرا عما سبقه من عصور بما اتسم به من تطور وتغير في جميع مناحي الحياة العلمية والصناعية ونحو ذلك مما فرض تحديا كبيرا على اللغات ومنها العربية التي أصبحت مطالبة بمواكبة ذلك واستيعابه، والعربية من حيث طبيعتها قادرة على التعامل مع كثير من مستجدات هذا العصر بما امتازت به من قدرة على الاشتقاق والنحت ونحو ذلك.

لقد أصبح من نافلة القول الحديث عن مدى حاجتنا إلى تفعيل بعض طرق الوضع في اللغة كالاشتقاق والنحت والارتجال وغيرها لمواكبة هذا المستجد المتزايد كل يوم، وإذا كانت بعض هذه الطريق صالحة لمواكبة الجديد والتعبير عنه بالشروط التي ذكرها اللغويون وأقرتها مجامع اللغة الحديثة، فهل يصبح الارتجال بالمفهوم الذي ذكرناه في هذا البحث طريقة من هذه الطريق، وما رأي اللغويين المحدثين في ذلك، وما الشروط التي وضعوها؟

وقف كثير من المحدثين أمام موقف القدامى من ارتجال الألفاظ، وعاب بعضهم إحاطة العربية بقوانين صارمة وضعها القدماء مما جعلها في نظر بعض

المحدثين جامدة، ومنها نلك القوانين التي وضعها المجيزون للارتجال؛ حيث قصر بعضهم الارتجال بالمعنى الذي حددناه في هذا البحث على ما لم يخالف أقيسة العربية المطردة على الفصحاء الذين عاشوا في بيئة زمانية ومكانية معينة، ولا يحق الارتجال إلا لهم، وهؤلاء قد ذهبوا وانتهى زمانهم، ومن ثم أغلق باب الارتجال عند هؤلاء بموتهم، مع أن اللغة كظاهرة اجتماعية لا تثبت بل تتغير وتتطور وتتجدد بتجدد الحياة وظهور الجديد والمخترع، وكان من نتائج ذلك كما يرى البعض طغيان اللغات العامية في العصر الحديث على حساب الفصحى.[84]

كما عاب بعض المحدثين على بعضهم موافقة القدماء في كثير من هذه القوانين رغم ما يرون من حاجة الفصحى إلى التحرر من كثير من هذه القيود التي أوصلتها إلى حالة من الجمود، فتعالت الدعوات إلى أن يُفَعَّل الارتجال ليصبح طريقة من طرق الوضع الفاعلة في اللغة، وأن يُخلص من كثير من القيود التي وضعها القدماء.[85]

وإذا كان لا بد من تفعيل الارتجال حديثا قي نظر هؤلاء فمن الذي يملك حق الارتجال، وهل هو فرد أم جماعة معينة أم هيئة ؟ والجواب أن حق الوضع بطرقه المختلفة في اللغة ومنها الارتجال يملكه الفرد والجماعة بشرط أن يمر ما يرتجله هؤلاء على هيئات متخصصة في اللغة كمجامع اللغة للمصادقة عليه تجنبا للخطأ وتفاديا لتعدد الوضع واختلاف الصيغ ونحو ذلك.[86]

كما ذهب بعض المحدثين إلى أنه ينبغي فتح باب الارتجال بالشروط التي وضعها القدماء باستثناء شرط الفصاحة التي ذكرها ابن جني، وذهب آخرون إلى عدم اقتصار الارتجال على الصيغ الصرفية القديمة المستخدمة، بل يتوسع في ذلك باستحداث أوزان جديدة، وإحياء الأوزان القديمة والمهملة المندثرة والميتة التي قد تكون تخلصت منها العربية في فترة بسبب ثقلها[87]، بل وحتى استخدام الأوزان الموجودة في اللغات السامية والتي لا نظير لها في العربية باعتبار العربية إحدى اللغات السامية وتشترك معها في جل سماتها ومنها الأوزان.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن ما ارتجل من الألفاظ الأعجمية وهو باب واسع الآن لا يعد ارتجالا طبقا لمفهوم الارتجال الذي ذكرناه والذي يصدر من مادة لغوية عربية لا أعجمية، وإنما هو اشتقاق وجدناه عند القدماء بطرق مختلفة كالتعريب والنحت ونحوه.[88]

ولنا أن نسأل إذا ما نظرنا إلى واقع اللغة هل هناك ألفاظ مرتجلة حديثا بالمعنى الذي ذكرناه، ونقصد به اختراع ألفاظ جديدة من كلمات عربية مستخدمة

فصيحة أتت على أوزان مطردة؟

والجواب أن الارتجال بالمفهوم الذي ذكرناه ماثل في كثير من الألفاظ المستحدثة في لغتنا المعاصرة والتي لم يكن لها وجود في لغة القدماء والتي صارت شائعة سائغة على الألسنة ومنها (ثلاجة)، اسم لجهاز التبريد مرتجل من الثلج على وزن (فعَّالة)، وهو وزن مطرد في كلام العرب، ولا وجود لهذا اللفظ عند القدماء ومثل (فَتَّاحَة) لأداة الفتح، و(قَصَّاصَة) لأداة القص، ومثلها (عصّارة) و(غسّالة) و(كسّارة) وكلمات أخرى على هذا الوزن حيث أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة استخدام (فَعَّالَة) اسما للآلة، وهذا الوزن مستخدم في العربية وليس جديدا مستحدثا. كما استحدثت ألفاظ في لغتنا المعاصرة على الأوزان (فاعول) و(فاعلة) و(فِعَال) وهي من أوزان، وقد أقرها المجمع أيضا.(90)

خاتمـــــة:

تناول البحث ارتجال الألفاظ صرفيا بمعنى اختراع ألفاظ جديدة من ألفاظ عربية مستخدمة في كلام العرب وعلى أوزان (قوالب) مطردة، ومدى اهتمام اللغويين بالأوزان الصرفية ودورها في هذا النوع من الارتجال، وموقف اللغويين قديما وحديثا من الارتجال واختلافهم فيه، ورأي ابن جني فيه حيث إنه من أكثر من تناول هذه المسألة وفصل الحديث فيها، كما تناول موقف القدماء مما سمي بالتمارين العملية التي اصطنها بعض اللغويين للتدرب والتريض على صنعة القياس، ورأي بعض المحدثين في هذا النوع من الارتجال، ومدى تحققه في عربيتنا المعاصرة.

هذا البحث تم دعمه من خلال البرنامـــج البحثي العام بعمادة البحث العلمي –جامعة الملك خالد– المملكة العربية السعودية بالرقم G.R.P 44 /173

نتائج البحث:

خرج البحث بمجموعة من النتائج من أهمها:

1 - اهتمام اللغويين قديما بارتجال ألفاظ جديدة من ألفاظ عربية مستخدمة جاءت على أوزان مطردة.

2 - أهمية مراعاة الأوزان واطرادها عند ارتجال ألفاظ جديدة باعتبار العربية قائمة على الوزن والاشتقاق.

3 - وضع أكثر اللغويين القدماء شروطا لارتجال الألفاظ مما ضيق دائرة الارتجال في عصرهم وبعد عصرهم.

4 - زاد ابن جني في تضييق دائرة الارتجال عندما اشترط أن يكون اللفظ المرتجل صادرا عن فصيح مشهود له بالفصاحة.

5 - ظهرت في لغتنا المعاصرة ألفاظ مرتجلة من ألفاظ عربية مطردة في أوزانها وشاع استخدامها.

6 - أهمية ضلوع المجامع اللغوية وما في مستواها من جهات أخرى بدورها أمام ما ارتجل من ألفاظ في لغتنا المعاصرة من حيث إجازتها أو رفضها.

7 - أهمية إعادة النظر في ارتجال الألفاظ على ما قال اللغويون إنها أوزان قديمة أو مهملة مندثرة ميتة أو على بعض الأوزان المستخدمة في بعض اللغات السامية باعتبار العربية إحدى اللغات السامية وتشترك معها في أكثر سماتها ومنها الأوزان.

الهوامش والإحالات:

(1) انظر: المزهر في علو م اللغة، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 1، 1418هـ، 1998م 1/ 213.

(2) المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم فجال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ 1، 1417هـ، 1996م، 3/ 353.

(3) الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة/ 3، 1408هـ، 1988م 4/ 76.

(4) الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط / 4، 1999م 1/ 182.

(5) الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط/ 1، 1997م 1/ 464.

(6) انظر: فعلت وأفعلت، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصبحي التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1415هـ، 1995م/ 32.

(7) انظر: أسفار الفصيح، للهروي، تحقيق: أحمد سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط/ 1، 1420هـ 1/ 427.

(8) انظر: الكتاب، مرجع سابق 4/ 55، والأصول، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2/ 124.

(9) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط/ 1، 1423هـ، 2002م، 1/ 111.

(10) المزهر في علو م اللغة، مرجع سابق 2/ 3.

(11) السابق 2/ 3.

(12) شمس العلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر

المعاصر، بيروت ودمشق، ط/ 1، 142هـ، 1999م 1/ 94.
(13) المزهر في علو م اللغـــــــــــة، مرجع سابق 2/ 3.
(14) السابق 2/ 54.
(15) السابــق 2/ 3.
(16) الكتاب، مرجع سابق 4/ 249، وانظر: الخصائص، مرجع سابق 2/ 129، والمقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت 2/ 356، وتاج العروس (أمن) وانظر: المخصص، مرجع سابق 5/ 156، والمصباح المنير، للحموي (أمن).
(17) تاج العروس (جزأ)، وانظر: السماع والقياس، لأحمد تيمور، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1421هـ، 2001م/ 26.
(18) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط/ 1/ 1422هـ، 2002م، 1/ 147.
(19) المزهر في علوم اللغة، مرجع سابق 2/ 63.
(20) الخصائص، مرجـــــــع سابق 3/ 333.
(21) الخصائص، مرجع سابق 2/ 46، وانظر أيضا الصفحات 2/ 91، 108، والشافية، لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكية، ط/1، 1415هـ، 1995م1/ 132، والممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق 1/ 316، وشرح شافية ابن الحاجب، لنجم الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ، 1975م 1/ 6.
(22) الخصائص، مرجع سابق 3/ 332.
(23) السابق 1/ 115.
(24) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، لتمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2004م/ 264.
(25) الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق 1/ 462.
(26) أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1/ 130.
(27) البحث اللغوي عند العرب، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط/ 6، 1998م / 157.
(28) انظر: الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق 1/ 463.
(29) السابق 1/ 462.
(30) انظر: الارتجال في ألفاظ اللغة، مقال لابراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجـــزء الثامن، 1955م، / 309.
(31) المزهر في علوم اللغة، مرجع سابق 2، 419.
(32) انظر: الخصائـــص، مرجع سابق 1/ 261.

(33) المزهر في علوم اللغة، مرجع سابق 1/ 91.
(34) انظر: الخصائص، مرجع ســابق 1/ 259.
(35) السابق 1/ 261.
(36) الأصول لابن الســـــراج، مرجع سابق 1/ 351.
(37) الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق 1/ 462.
(38) الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق 1/ 464.
(39) انظر: همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 2/ 460.
(40) الخصائص، مرجع سابق 1/ 260.
(41) السابق 1/ 259.
(42) السابق 1/ 259.
(43) انظر: الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق 1/ 462.
(44) انظر: الخصائص، مرجـــــــــــــع سابق 1/ 462.
(45) الممتع الكبير في التصـــــــريف، مرجع سابق 1/ 465.
(46) السابق 1/ 462.
(47) انظر: المنصـــــــــــــف، مرجع سابق 1/ 41.
(48) الخصائص، مرجـــــــــــــع سابق 1/ 115.
(49) الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق 1/ 462.
(50) انظر المنصـــــــــــــف، مرجع سابق 1/ 41.
(51) السابق 1/ 24.
(52) السابق 1/ 44.
(53) همع الهوامع، مرجع سابق 2/ 460.
(54) السابـــــــــــــق 2/ 460.
(55) الخصائص، مرجع سابق 1/ 259.
(56) السابق 1/ 263.
(57) الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق 1/ 467.
(58) المنصـــــف، مرجع سابق 1/ 46.
(59) الخصائص، مرجع سابق 2/ 489.
(60) السابق 2/ 489.
(61) الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق 1/ 467.
(62) السابق 1/ 467.
(63) المنصف، مرجع سابق 1/ 103.
(64) السابق 1/ 88.

(65) السابق 1/ 181.
(66) الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق 1/ 465.
(67) الخصائـــــــــــــص، مرجع سابق 2/ 26.
(68) السابق 2/ 26.
(69) المزهر في علوم اللغة، مرجع سابق 1/ 197.
(70) الخصائص، مرجـــــــــــع سابق 2/ 26.
(71) المزهر في علوم اللغة، مرجع سابق 1/ 196.
(72)انظر: الخصـــــائص، مرجع سابق 1/ 261.
(73) السابق 1/ 258.
(74) السابــق 2/ 23.
(75) السابــق 2/ 26.
(76) السابــق 2/ 37.
(77) السابـق 2/ 37.
(78) المزهر في علوم اللغة، مرجـــــــــــــع سابق 1/ 199.
(79) السابق 1/ 196، وانظر: الخصائص، مرجع سابق 2/ 37.
(80) المزهر في علوم اللغة، مرجع سابق 1/ 196، وانظر: الخصائص، مرجع سابق 2/ 37.
(81) المزهر في علوم اللغة، مرجع سابق 1/ 242.
(82) الخصائص، مرجـــــــــــع سابق 2/ 29.
(83) الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، ط/ 1، 1418هـ، 1997م 1/ 36.
(84) انظر: الخصائص، مرجع سابق 2/ 233.
(85) انظر: الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه، لأحمد حسن الزيات، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد 8 ، 1955م / 110.
(86) السابق / 115.
(87) السابق / 117.
(88) الألفاظ اللغوية والفلسفة اللغوية، جرجي زيدان، مطبعة القديس جاو رجيوس، بيروت، 1886م / 343.
(89) الخصائص، مرجع سابق 1/ 359.
(90) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1/ 379، وانظر: القياس في اللغة العربية، لمحمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/ 1، 1415هـ، 1995/ 183 – 185.